رفعت مخصصات الشؤون الاجتماعية والتأمين الوطني بمدى كبير حيث تم زيادة الميزانية المخصصة لذلك بنحو ٧٥٠ مليون ليرة (اهرون جيفع — دافار ، ٧٤/١٢/١٦) . وكانت لجنة كاتس قد اعلنت ان ضائقة العائلات المحدودة الدخل ، غير ناجمة فقط عن توقف رب العائلة عن العمل ، او عدم توفر دخل شهري دائم لتلك العائلات ، وانما يعود مصدرها في حالات كثيرة الى كثرة الاولاد في العائلة ، بحيث لا يكفي دخل رب العائلة لاعالتها ، « وليس سرا ان الجزء الاكبر من هؤلاء السكان [المحدودي الدخل] هم من ابناء الطوائف الشرقية ، الذين يكثرون من زيارة مكاتب الشؤون الاجتماعية الحكومية والبلدية في انحاء الدولة،معتبرين ان المساعدات الاجتماعية هي جزء غير منفصل من حياتهم » (اريبه افنيري — يديعوت احرونوت ، ٧٤/١١/١) . وقد اعلن وزير الشؤون الاجتماعية ، حزاني (في حديث مع هآرتس ، ٧٤/١٢/٢٣) ان مجموع العائلات التي حصلت على مساعدات اجتماعية في تشرين الاول ١٩٧٤ ، بلغ ٢٥٢١٨ عائلة مقابل ٣٢١٦٨ عائلة في نهاية ١٩٧٣ ، ويعود هذا الانخفاض ، بحسب رأيه ، الى دخول ٤٠ الف شخص الى دائرة العمل . كما اعلن الوزير ان المساعدات الاجتماعية التي تدفعها وزارته قد زادت وذلك بسبب عدم ارتفاع الحد الادنى للاجور الذي يبلغ ٦٨٥ ليرة شهريا ، بينما زادت تكاليف المعيشة بسبب الغلاء . وضرب حزاني مثلا على ذلك : عائلة مكونة من ٥ انفار ويتقاضى رب العائلة ٦٨٥ ليرة شهريا — تلزمها اليوم ضعف المساعدة الاجتماعية التي كانت تحصل عليها في الماضي ، بمعدل ٧٣٤ ليرة شهريا ، لكي تستطيع اعالة نفسها (المصدر نفسه) ، مما يعني ان الخط البياني للفقر هو في ارتفاع في اسرائيل ، طالما بقيت الاجور على وضعها الحالي . ويخشى البعض من ان يؤدي الاعتماد المتزايد على المعونات الاجتماعية الى قلة الرغبة بالعمل بين هؤلاء السكان ، « طالما باستطاعتهم العيش على حساب الجمهور » (اهرون جيفع — دافار ، ٧٤/١٢/٢٤) . كما يتخوف اخرون من ان تؤدي البطالة المتوقعة الى تازم مشكلة الدخل ، لان ذوي الامكانات المحدودة سيكونون اول العاطلين عن العمل « اذ ان المصانع ستحاول عدم اقالة المهندس ، او مراقب الحسابات او العامل المهني القديم » الذين لا تستطيع الاستغناء عنهم ، بينما تستطيع الاستغناء عن العمال غير المهنيين (دافار، ٧٤/١١/٧) .

« ٢٥ ٪ من الاولاد يعانون من ضائقة في مجال التعليم »

توصلت لجنة كاتس الى استنتاج بأن ٢٥ ٪ من الاحداث في اسرائيل يعانون من ضائقة في مجال التعليم ، وتتمثل هذه الظاهرة في عدة نواح : (١) التواجد خارج اطار الدراسة . (٢) فشل الاولاد في دروسهم رغم وجودهم داخل اطار التعليم الالزامي . (٣) الاولاد والاحداث الذين يمارسون اعمالا عديدة ، بدون اي احتمال لاحراز تقدم مهني او اقتصادي واجتماعي . (٤) الاولاد والاحداث المتخلفين على انواعهم : ومما يزيد من حدة هذه المشكلة ، ان الجزء الاكبر من هؤلاء الاولاد نشأوا في عائلات من أصل آسيوي وافريقي (اريبه افنيري — يديعوت احرونوت ، ١٩٧٤/١١/١) . وتفيد بعض الانباء ان نحو ٢٠ الف تلميذ في اطار التعليم الابتدائي قد تركوا مقاعد الدراسة ، رغم قانون التعليم الالزامي ، بينما تتحدث انباء اخرى عن مدى التخلف الثقافي بين ابناء الطوائف الشرقية ، اذ بينما تصل نسبة التلاميذ بينهم في المدارس الابتدائية الى ٦٠ ٪ ، فانها تنخفض في التعليم الثانوي الى ٣٨ ٪ ، بينما لا تتعدى نسبة الطلاب منهم في الجامعات ٨ ٪ فقط (المصدر نفسه) . وفي هذا المجال أعلن شاؤول بن سمحه ، رئيس اتحاد يهود مراكش ،ان الاتحاد انشأ صندوقا عاما لخدمة التقدم الثقافي لابناء الطوائف الشرقية، « اذ لا يمكن تحمل وضع كهذا ، لا يستطيع فيه اولاد اذكياء مواصلة دراستهم ، فقط لان ابناءهم لم يولدوا في اوروبا » (المصدر نفسه) . اما الحل في نظر « الفهود السود » فهو انه يتوجب على المدارس الابتدائية في مناطق الضائقة ان تفتح أبوابها طوال السنة ولفترة ١٢ ساعة في اليوم ، لمساعدة الطلاب على مواصلة دراستهم . « ان عدم نجاح اي طالب في امتحانات [شهادة انهاء الدراسة الثانوية] في مدينة مثل بيسان ، هو أمر يثير الاشمئزاز » (المصدر نفسه) . ولكن على